İ.Ü. İlahiyat Fakültesi Dergisi

Güz 2017/8(2) 77-103

الاستشهاد في اللغة العربية

Mustafa Kırgız[*]

Yaseen Jammol[**]

الملخص

تزدحم كتب اللغة العربية بنحو: الشاهد، مثال، الحُجّة، وبقولهم: لا يصح الاستشهاد به لأنه مُحدَث، أو يصحّ الاستشهاد به لأنه في المعاني وفيها سعة، وهذا الشاهد حُجّة في الباب، أو هذا الشاعر من بني فلان ولا يُحتجّ بهم. كلها كلمات تدور حول واحدة من أهم القضايا في اللغة العربية وعلومها، التي تضبط ما يمكن قَبوله من كلام العرب ليكون أصلاً تنبني عليه القواعد في النحو والصرف والبلاغة وغيرها، وما لا يُقبل دليلاً على ذلك؛ إنها قضية الاستشهاد، وأهميتها في أنه بها تثبت الأحكام وعليها يكون القبول والرد في علوم اللغة العربية كلها.

ولأهميتها كثر الكلام فيها قديماً وحديثاً عبر إشارات في الكتب أو دراسات مستقلة عنها أو عن شيء من مفاصل قضية الاستشهاد.

فهل كلُّ ما جاء عن العرب في فنون القول يصح الاستدلال به في علوم اللغة؟ وقد تطاول التاريخ العربي فحتى أي تاريخ زماني يمكن الاستدلال بما وردنا من كلامهم ولماذا؟ وما الذي يفسّر قَبول كلام بعض القبائل وردّ كلام بعضها الآخر؟ ثمة ضوابط دقيقة زمانياً ومكانياً للاستشهاد، ما يوحي بأهميتها ودقّة مباحثها.

وكلام العرب ليس على وجه واحد؛ فبين أيدينا شعر ونثر، وعندنا القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فأي الكلام منها يكون للاستدلال في اللغة؟ وهل هذه الألوان من الكلام سواء في الاستدلال بها في علوم اللغة كلها أم يمكن أن يُقبل شيء من الكلام في علمٍ ويُرفض الاستدلال به في علم آخر من علوم اللغة العربية؟

فما الذي يصح دليلاً في هذا العلم ولا يصح في غيره؟ وأي علوم العربية أعلى في الدقة والتشديد في الاستدلال ولماذا؟

هذه جملة أسئلة يحاول الباحث أن يجيب عنها في تضاعيف هذا البحث عن (الاستشهاد في اللغة العربية)، جامعاً فيه ما جاء عن العرب القدامى في هذه القضية وما كتبَه المعاصرون، مع تبيان لما يتصل بها من تعاريف وعناوين مباحث. لينتهي البحث بتأكيد أن ما أقامَه الأقدمون في الاستشهاد إنما أرادوا به صونَ العربية وعلومها، وإن كانوا تشددوا في مواضع فالمسؤولية علينا في العصر الحاضر مراجعة ما كتبوا وتطويعه بما يناسب عصرنا دون تمييع للقضية.

Abstract

[*]Doç. Dr., Bingöl Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Arap Dili ve Belagatı Anabilim Dalı

[**] Doktora Öğrencisi.

Quoting in Arabic language are extensively used in Arabic language books. This makes these books crowded with words such as: As-shahed (the quote that proves a language usage in specific context), Methaal (example of usage), Al-hujja (the proof of the correctness) or expressions such as: "It has more flexibility to have quotes from modernized resources in the context of Al-ma'anee (semantics studies)", " only classic resources are applicable in the field of …. , where modernized ones are not acceptable", "this quote was confirmed to be used as a proof of the language usage in this context", or "quoting from this poem is not acceptable since the poet's trip is not recognized to be quoted from" …. etc.

Quoting is one of the most important field of study in Arabic language where it plays a key role on building and validating the language rules in different fields such as syntax, morphology, and rhetoric. This is by studying the standards that determine the validity of quoting a given text (from Arabic reference) in order to be used as a foundation to form language rules in the Arabic language.

Due to its importance, quoting has been extensively studied in literature and many ancient and recent references have tickled this topic. Numerous number of books have implicitly studied this topic and many research papers have either wholly discussed quoting or one of its aspects.

The main question is "Does all Arabic sayings are valid to be quoted". Moreover, due to the long history of Arabs a second question is raised up: "at what point of the timeline of Arab history, Arabic text can be still quoted?", and why the speech of some Arabic tripes can be quoted while it is not the case for the others? And since Arabic language contains several types of speech such as poem and prose, Quran and Ḥadīth, does all are valid to be quoted and are all equal in quoting rules.

And do these different types of speech are equal to quote in all linguistic sciences or some type can be used for quoting on one field while the other cannot? And some fields are more restricted than the others? This field of study tries to answer all the above questions, by putting an accurate criterion which based on many factors such as the time and the geographical location where this Arabic saying is recorded.

This research ***(Quoting in Arabic Language)*** surveyed all related works in literature including ancient works and recent researches. Furthermore, the research questions stated above are also investigated and related terms, definitions and research topics in the field are addressed and highlighted. Finally, the researcher pointed out that the awareness of ancient Arabs to protect their language lead them to rigorously deal with quoting issues. Thus the researcher recommends to revise previous works in order to be adapted with the current needs without diluting the case.

مقدّمة:

قال الله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}

ومِنْ حِفْظِ الذِّكر حِفْظُ وعائِه، وهي اللّغةُ العربيةُ. وإنْ كانت قريشُ لم تُختَر عَبَثاً لتكونَ الرَّحِمَ الذي طلعَ منه للبشرية بَدرُها خاتمُ المرسَلِين صلّى الله عليه وسلّم؛ فإنّ اللّغةَ العربيةَ كذلك ما اختيرَتْ عَبَثاً لتكونَ لغةَ أعظمِ الكُتبِ المنزلَةِ مِن ربِّ السّماء سبحانه، وما بَلَغَتْ العربيّةُ هذه المكانةَ لِتحملَ هذا الشرفَ إلا بمزايا فيها تُؤَهّلُها لِتُتَرجِمَ عن ربِّ العالمينَ قولَه جلَّ وعَلَا، فكَمُلَ لها شرفُها وميّزتُها بالقرآن العظيم.

فلا غرابةَ بعدُ أنْ يُقيّضَ اللهُ العظيمُ للغةِ كتابِهِ الكريم مَن يحمِيها ويذودُ عنها، ويخدمُها ويَسْتَنْكِهُ أسرارَها، فكانَ الرَّعيلُ الأولُ من علماء المسلمين الذين هبُّوا يخدمون العربيّةَ ويحرسُونها، فأقامُوا سياجاً ضَرَبُوه مِنْ حولها فلا يَدخلُها ولا يُنطَقُ باسمِها إلا ما يَرضَونه وتَرضَاه العربيّة.

ولما كانتِ السَّلِيقَةُ أو الملَكَةُ اللغويةُ[1]قدرةً ومهارةً لغويةً راسخةً في نفس صاحبِها تُمكِّه مِن الأداءِ اللّغويّ الصحيحِ مِن غيرِ لُثْغَةٍ؛ وَجدْنَا اللّغةَ العربيّةَ مِن أقوَى اللّغاتِ سَلِيقِيَّةً، إنْ لم تكنْ أقواها، وقد أَتْكَى هذه القوةَ السَّلِيقِيَّةَ ـ مع ثباتِ البيئة البدويّةِ التي نشأتْ فيه العربيّةُ ـ ذلك الحسُّ المرهفُ الذي جعلَ التعبيرَ اللّغويَّ أحدَ أهمِّ عناصر المتعةِ والجمال في حياتهم.

ولقد قيَّضَ اللهُ للعربيّةِ بالقُرآن الكَريم ما حفظَ لها قوتَها السَّليقيّةَ تلك، وحفظَها مِن مصير كثيرٍ من اللّغاتِ التي ضاعَتْ وماتَتْ، فاندفعَ أئمّةُ العربيّةِ بالحِسّ اللّغويّ المتمَكِّن وبالغَيرةِ الدِّينيّةِ إلى تحديدِ عصر الذّروةِ في قوّة السَّلِيقةِ ونَقَائِها، وهو ما عرُفَ فيما بعدُ بـ: عَصْر الاحتِجَاجِ أو عَصْر الاستِشْهَادِ، بحدودٍ زمانيّةٍ ومكانيّةٍ وضوابطَ علميّةٍ دقيقةٍ، ستكون مَدَارَ هذا البحثِ عن: الاستشهاد في العربية.

أولاً: تعريف الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل والتأليف في الاستشهاد:

تتعاور هذه الكلمات الثلاث الورود في مبحث الاستدلال، فما معنى كل منها؟ وما المصطلح الأدق للتعبير عما نحن فيه من موضوع البحث؟

الاستشهاد:

الشاهد: اسم فاعل من: شَهِدَ، وتأتي في العربية بعدة معانٍ، فالشاهد: الحاضر، والشاهد: اللسان، من قولهم: له شاهد حسن، أي: عبارة جميلة، والشاهد: الملك، والشاهد: العالم الذي يبين ما علمه، والشهادة: الخبر القاطع[2].

والشاهد في الاصطلاح: قال التهانوي عن الشاهد: (وعند أهل اللغة: الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة؛ لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخص من المثال)[3]؛ وهو يقصد بالجزئي هنا: موضع الاستشهاد، أو الجزء من الكلام الفصيح كالبيت أو الشطر الذي يستشهد به على حكم لغوي أو

---

[1] - انظر: د.محمد حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، دار الفكر العربي – مصر (14)، ود.علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، 2007م (220).

[2] - انظر: إسماعيل بن حمّاد الجوهري (393هـ): تاج اللغة وصِحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م. (شهد: 494/2)، ومحمد بن مكرم بن منظور (711هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت (شهد)، ومجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (817هـ): القاموس المحيط، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1420هـ-1999م (شهد)، والسيد محمد مرتضى الحسين الزَّبيدي (1205هـ): تاج العروس، تحقيق: مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، 1409هـ-1989م (شهد).

[3] - محمد علي التهانوي (ق12 هـ): كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: د. علي دحروج وآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م: 1002/1.

نحوي أو بلاغي ما. والاستشهاد على هذا يكون: الإخبار بما هو قاطع الدلالة على القاعدة اللغوية أو النحوية أو البلاغية من قرآن أو شعر أو نثر[4].

والاحتجاج:

الحُجّة لغةً: الدليل والبرهان، واحتجّ: عارضَه وأقام الحُجّة عليه، واحتجّ بالشيء: اتخذه حُجّة[5].

والاحتجاج في الاصطلاح: إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقليّ صحَّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة[6]. وفي كتاب (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربي في كلامها) لابن فارس: (باب القول في الاحتجاج باللغة العربية)[7].

وهناك من يرى أن الاحتجاج: الاعتماد على إقامة البراهين في مواقف تتطلب الغلبة والجدل لنصرة الرأي والغلبة؛ فيضفي على المصطلح شيئاً من معناه اللغوي[8]. وهذا يفرض علينا التنبيه على أن مصطلح الحجاج القريب من الاحتجاج في لفظه بعيد عنه في الاصطلاح، وهو مصطلح يتصل بالدراسات الألسنية والبلاغية عند الدارسين المعاصرين بمعنى المحاججة والمجادلة[9].

---

[4] - انظر في تعريف الاستشهاد: الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، 1998م: الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث (86)، والاحتجاج بالشعر في اللغة (61)، ويحيى عبد الرؤوف جبر: الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، 1992م (265)، وبريكان الشلوي: المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1423هـ (8)، و صالح الغامدي: شواهد النحو النثرية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1408هـ (12)، و محمد ناجي دراغمة: الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2012م (5).

[5] - انظر: لسان العرب (حجج)، والقاموس المحيط (حجج)، وتاج العروس (حجج).

[6] - سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مطبوعات جامعة دمشق، 1414هـ - 1994م (6)، وانظر: آلاء محمد الأحمد: حركة الاحتجاج بلهجات القبائل إلى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة علمية، جامعة آل البيت، الأردن، 2008م (13)، وصالحة حاج يعقوب: الاحتجاج اللغوي لدى القدامى النحويين دراسة نقدية في ضوء المعاصرة، بحث علمي الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

[7] - أحمد بن فارس (395هـ): الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربي في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة، 1328هـ - 1910م: 30.

[8] - المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية: 10.

9 - انظر مثلاً من هذه الدراسات: عباس حشاني: مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، مجلة المَخْبَر، الجزائر، العدد التاسع، 2013م، وعبد الرحمن طه: التواصل والحجاج، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب. ومكلي شامة: الحجاج في شعر النقائض دراسة تداولية، وهي رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2008-2009م.

والتمثيل:

المِثال بالكسر: يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد، كما يقال: الفاعل كذا ومثاله زيد في: ضرب زيد، وهو أعم من الشاهد، لأن المثال جزئي لموضوع القاعدة يصلح أن يذكر لإيضاح القاعدة، والشاهد جزئي لموضوع القاعدة يذكر لإثبات القاعدة[10].

فالتمثيل: يستعمل في الأمثلة الصناعية التي تساق عادة منسوبة لزيد أو عمرو بقصد تثبيت القاعدة وبيانها، وكذلك في سوق النصوص والتعليق عليها عمن جاوزوا عصر الاستشهاد من الشعراء والناطقين بالعربية[11].

وبهذا يتبين لنا أن التفريق بين المصطلحات الثلاثة (الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل) يعود إلى نوع النص ومن أنتجه واستدلّ به؛ فإذا كان النص من النوع الذي يعتبر أساساً للقواعد من عصر الموثوق بعربيتهم فهذا ينبغي احترامه وتقديره، وأما إذا النص مصنوعاً ذكر توضيحاً للقاعدة فهو تمثيل غير ملزم هدفه الإيضاح والبيان.

فالاستشهاد والاحتجاج يتلاقيان في مجرى واحد، وهو سوق ما يقطع ويبرهن على صحة القاعدة أو الرأي[12].

ومن تعريف الشاهد يتبين أن الشواهد تختلف فيما بينها باعتبارين: أولهما: مصدر الشاهد وقائله أي: ما يُحتج به، وثانيهما: ما يُحتج عليه به من لغةٍ أو نحو أو بلاغةٍ ونقدٍ.

ومنه تتجلى لنا أكثر أهمية الاستشهاد في اللغة العربية؛ فالشاهد في العلوم قاطبة له مكانة رفيعة لأن به تثبت الأحكام، وعليه يكون القبول والرد، فهو النور الذي يضيء طريق سالكه والحجة والبرهان الذي القاطع لمن استدل به، وهو لسان صاحبه المدافع عنه، حتى قال الجاحظ: (ونحن – حفظك الله – إذا استنطقنا الشاهد، وأحلنا على المثل فالخصومة حينئذ إنما هي بينهم وبينها)[13].

وقد توجب في اللغة العربية على كل من أصدر حكماً عن العربية في متنها أو أصواتها أو لهجاتها أو نحوها وصرفها أو بلاغتها أن يأتي بالشواهد من الكلام المعتبر حجة فيها تصدق وجود ذلك في كلام العرب أو أخذه منه، فكانت علوم اللغة من معجم ونحو وصرف وبلاغة قائمة على الشواهد، حتى قيل: الشاهد في النحو هو النحو[14]، ولذا كانت هبّة العلماء قديماً لجمع الشواهد ودراستها.

إن جهود العلماء القدماء في الاستشهاد والاحتجاج مرت بثلاث مراحل طويلة الأمد كانت تاريخ الاستشهاد، فالمرحلة الأولى تمثلت بالاستشهاد العملي في اللغة والنحو منذ بدأ التأليف فيها، وقد استمرت

---

10 - بتصرف يسير من: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: 1447/2.

11 - انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة (85)، والمعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية (8)، وشواهد النحو النثرية (13).

12 - انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة(85-86)، والمعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية (10)، و د.علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، 2007م (219).

13 - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (255هـ): كتاب الحيوان للجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، 1416هـ-1996م: 325/3.

14 - المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية: 12.

هذه المرحلة ما كاد يغطي عصر الاحتجاج كله. ثم كانت مرحلة أخرى انصرف فيها العلماء للتأليف في الشواهد وجمعها وشرحها، واستمرت تقريباً إلى عصر السيوطي حيث بدأت المرحلة الثالثة في التأليف في الاستشهاد بتجميع الفكرة وتحليها؛ دون أن يكون هناك فصل حاسم بين هذه المراحل، لكنها معالم عامة في اتجاه السابقين في هذه القضية.

ومن الإشارات المهمة في تفطن العلماء لأهمية الشواهد وانصرافهم إلى جمعها ودراستها الإقبال الكبير عند علمائنا القدامى على كتاب سيبويه وهو العمدة في النحو، فأقبلوا عليه يشرحون شواهده ويدرسونها، حتى قاربت هذه الشروح القديمة نحو أربعة عشر شرحاً امتدت من أبي العباس المبرد (285هـ) إلى أبي سعيد السيرافي (368هـ)، ثم إلى الأعلم الشنتمري(476هـ) ثم أبي البقاء العكبري(616هـ). ولم تقف هممهم عند كتب سيبويه بل كان للشواهد في الكتب الأخرى نصيب من الدراسة والشروح، مثل: الحلل في شرح أبيات الجمل (جمل الزجاجي) للبطليوسي (521هـ)، وإيضاح شواهد الإيضاح (الإيضاح لأبي علي الفارسي) لأبي الحسن القيسي (567هـ)، وشرح شواهد مغني اللبيب (مغني اللبيب لابن هشام) لجلال الدين السيوطي (911هـ)، لنصل إلى خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب (في شرح شواهد الرضي على الكافية) لعبد القادر البغدادي (1093هـ). وهذه المؤلفات انصرف عناية أصحابها إلى الشواهد وشرحها وإعرابها والاحتجاج بها وعليها، وتفرد المتأخر منها عبد القادر البغدادي في خزانته15 بالكلام في أولها عن الاستشهاد ومن يستشهد بهم وما يستشهد به16.

ولكن التأليف في الاستشهاد والشواهد امتد إلى العصر الحاضر لأهمية القضية وحساسيتها في العربية، وتنوعت المؤلفات في هذا، فمنها ما عكف على دراسة مناهج العلماء في الاستشهاد والاحتجاج في كتبهم، مثل: منهج ابن الأنباري في الاحتجاج من خلال كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف (وهي رسالة ماجستير للطالبة جريد سهيلة)، وموقف الدماميني من الاستشهاد بشعر المولدين في ضوء كتابه المنهل الصافي (وهو بحث علمي لمحمود محمد العامودي)، والشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء في كتابه إعراب القرآن (وهي رسالة ماجستير للطالب عبد الهادي كاظم الحربي)، والشاهد النحوي عند المرادي في كتابه توضيح المقاصد والمسالك وابن هشام في كتابه أوضح المسالك (وهي رسالة ماجستير للطالب عبد العزيز الرشيدي)، ومنهج السهيلي في الدرس النحوي (وهي رسالة ماجستير للطالبة فاطمة رزاق). ومنها ما انصرف للكلام على الشواهد اللغوية أو النحوية في كتاب ما من كتب اللغة والنحو والبلاغة، مثل: الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري (وهي رسالة ماجستير للطالب مأمون تيسير مباركة)، والشاهد النحوي الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج (وهي رسالة ماجستير

---

15 - انظر: عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط2، 1979م: 5/1.

16 - انظر في الكلام على أهمية الاستشهاد ومراحله: الاستشهاد والاحتجاج باللغة (86-98)، والمعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية (10-13)، والاحتجاج بالشعر في اللغة (47-50)، ونجاح أحمد الظهار: الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1987-1988م (41).

للطالب محمد أحمد المسيعدين)، والشواهد النحوية الشعرية عند أبي جعفر النحاس في مؤلفه إعراب القرآن (وهي رسالة ماجستير للطالبة رقية مالك خلف الله)، والشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني (وهي رسالة دكتوراه للطالبة نجاح أحمد الظهار)، والشواهد الشعرية في كتاب الموازنة للآمدي مقاربة دلالية (وهي رسالة ماجستير للطالبة سميرة بوجرة). ومن الدراسات في الاستشهاد حديثاً قسم اعتنى بدراسة الشواهد في أشعار الشعراء، ومنها: الشاهد النحو في ديوان النابغة (وهي رسالة ماجستير للطالب عواد الشمري)، والشاهد النحوي في شعر عنترة (وهي رسالة ماجستير للطالب فراس شفيق بني مفرج)، والشاهد النحوي في ديوان طرفة (وهي رسالة ماجستير للطالب خليفة ماجد الشمري)، وشواهد رؤبة في لسان العرب دراسة دلالية (وهي رسالة ماجستير للطالبة هيفاء الشريف)، وفي رحاب الاستشهاد الأدبي بأشعار الكميت (وهو بحث علمي للدكتور السيد حيدر الشيرازي).

على أن العصر الحديث لم يخلُ أيضاً ممن اعتنى بجمع الشواهد ودراستها وابتدأ ذلك الإمام المحقق عبد السلام هارون في كتابه معجم شواهد العربية، ثم كتب أخرى مثل: معجم شواهد النحو العربية للدكتور جميل حداد، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية للدكتور إيميل بديع يعقوب، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شرّاب، ومعجم الاستشهادات للدكتور علي القاسمي.

هذا إلى جانب عدد غير قليل من الكتب والرسائل العلمية التي اهتمت بتأصيل قضية الاستشهاد والاحتجاج في علوم اللغة، ومنها: الاستشهاد والاحتجاج باللغة للدكتور محمد عيد، والاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته للدكتور محمد حسن جبل، والشاهد اللغوي ليحيى عبد الرؤوف جبر، والقراءات السبع والاستشهاد بها (وهي رسالة علمية للطالبة رقية الخزامي)، ومنزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد النحوية (وهو بحث علمي للدكتور محمد عبد الله عطوات، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي للدكتور محمود فجال، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي، والاستشهاد بالأمثال في النحو العربي (وهي رسالة ماجستير للطالب أبو القاسم محمد سليمان)، والاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين (وهو بحث علمي للدكتور أحمد بن محمد الضبيب)، وأثر اللهجات في الشواهد الشعرية (وهي رسالة ماجستير للطالب بلال عبد الله الصرايرة)، وحركة الاحتجاج بلهجات القبائل إلى نهاية القرن الرابع الهجري (وهي رسالة علمية للطالبة آلاء محمد الأحمد).

وإن كانت حركة التأليف الكبيرة قديماً وحديثاً في الشواهد والاستشهاد تعني شيئاً فإنما تعني الأهمية البالغة لقضية الاستشهاد في اللغة العربية.

ثانياً: الضابط الزماني والضابط المكاني في الاستشهاد:

مدار ما وضعه العلماء المتقدمون من ضوابط زمانية ومكانية للاستشهاد أن يصلوا بما يريدونه أصلاً وشاهداً على قاعدة ما إلى أن يكون مما سبقت الإشارة إليه، أي عصر الذروة في السليقة اللغوية، فمردّ الأمر كله الوثوق من سلامة لغة المحتجّ به وعدم تطرق الفساد إليها.

قال ابن جني17: (باب في تركالأخذ عن أهل المَدَر كما أُخِذ عن أهل الوبر: عِلّة امتناع ذلك ما عَرَض لِلّغاتِ الحاضرة وأهل المَدر من الاختلال والفساد والخَطَل، ولو عُلم أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد لِلُغتهم لَوجبَ الأخذُ عنهم كما يُؤخَذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضاً لو فَشَا في أهل الوبر ما شاعَ في لغة أهل المدَر من اضطراب الألسنة وخَبَالِها وانتقاض عادةِ الفصاحةِ وانتشارها لَوجبَ رفضُ لُغتِها وتركُ تلقّي ما يَرد عنها. وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا؛ لأنّا لا نكادُ نرى بدويّاً فصيحاً -وإنْ نحن آنَسْنَا منه فصاحةً في كلامِهِ - لم نَكَدْ نَعدَم ما يُفسد ذلك ويَقدَحُ فيه ويَنالُ ويَغُضّ منه.... مع هذا فإذا كانوا قد رَوَوا أن النبيَّصَلَّى الله عليه وسَلَّم سمعَ رجلاً يَلحَنُ في كلامِهِ فقال: "أرشِدُوا أخاكُم فإنّه قد ضَلَّ". ورَوَوا أيضاً: أن أحدَ وُلاةِ عُمَرَ رضي الله تعالى عنه كتبَ إليه كتاباً لَحَنَ فيه فكتبَ إليه عُمَرُ: أنْ قَبِّحْ كاتبَك سَوطاً. ورُوِيَ من حديث علي رضي الله عنه مع الأعرابيّ الذي أقرأَه المُقرئ (أَن الله بريءٌ مِنَ المُشركينَ ورَسُولِهِ)، حتى قالَ الأعرابيّ: بَرئتُ من رسول الله، فأنكرَ ذلك عليٌّ عليه السلام، ورسَم لأبي الأسود مِن عمل النحو ما رسمَه: ما لا يُجهَل موضعُه. فكان ما يُروَى مِن أغلاطِ الناس منذ ذاك إلى أن شاعَ واستمرَّ فسادُ هذا الشأن مشهوراً ظاهراً، فينبغي أن يُستوحَشَ من الأخذِ عن كل أحدٍ؛ إلا أن تَقوَى لغتُه وتَشِيعَ فصاحتُه. وقد قال الفرّاء في بعض كلامه: إلا أنْ تَسمعَ شيئاً مِن بدويّ فصيحٍ فتقولَه).

فهذا كلام جامعٌ مانعٌ في بيان حال العربية وما طرأ عليها، مما حمل العلماء على وضع الضوابط التي ألمحَ ابنُ جنّي إلى بعضها، فحقيقة تصوّر ابن جني وغيره من الأئمّة أن هذه الفترة التاريخية التي يعنون تمتاز بسلامة نصوصها من الخطأ وبراءتها من اللحن وخلوصها من شوائب العجمة.

وتفصيل الضابط الزماني18 في هذا مبناه: أن قسّم العلماءُ بعد الاستقراء والتمحيص الشعراء ومن في سبيلهم إلى طبقات حسب الزمان، يقول البغدادي في الخزانة19: (الكلام الذي يُستشهد به نوعان: شعرٌ وغيرُه، فقائلٌ: الأولُ قد قسَّمَه العلماءُ على طبقاتٍأربعٍ : الطبقة الأولى: الشّعراء الجاهليّون، وهم قبل الإسلام كامرئِ القَيس والأعشى. الثانية: المُخَضْرَمُون، وهم الذين أدرَكوا الجاهليةَ والإسلامَ كَلَبِيدٍ

---

17 - أبو الفتح عثمان بن جنّي (392هـ): كتاب الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ت: 2/5-9.

18 - انظر في الكلام على (الضابط الزماني أو عصر الاستشهاد): الاستشهاد والاحتجاج في العربية (123 وما بعدها)، و عبد الهادي كاظم الحربي: الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه إعراب القرآن: رسالة ماجستير، جامعة بابل، العراق، 2008م: (12). وفي أصول النحو للأفغاني (19). و د.محمد خير حلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، ط2: (59)، وأصول التفكير النحوي (219)، والاحتجاج بالشعر في اللغة (78، 109). وعلاء مهدي النفاخ: الشاهد في النقد العربي القديم إلى نهاية القرن السابع الهجري رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، 2008م: (15)، والمعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية (323)، ومحمود فجال: الاحتجاج في العربية المحتج بهم – زمان الاحتجاج، بحث علمي، شبكة الألوكة.

19 - خزانة الأدب للبغدادي: 1/5-7.

وحسان. الثالثة: المُتقدِّمُون، ويُقال لهم: الإسلاميّون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجَرِيرٍ والفِرَزدَق. الرابعة: المُولَّدُون، ويُقال لهم: المُحدَثُون، وهم مَن بعدَهم إلى زمانِنا كبشار بن بُردٍ وأبي نُواس. فالطبقتان الأُولَيَان يُستشهَد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحةُ الاستشهاد بكلامها ..، وأمّا الرابعةُ فالصحيحُ أنه لا يُستشهَدُ بكلامِها مطلقاً).

وهذا التقسيم في طبقات ليس بغريب على تراثنا، فابن سلام الجمحي المتوفَّى سنة (232هـ) سبق إليه في كتابه (طبقات فحول الشعراء) وجعل الشعراء في طبقات بين فحول الجاهلية وفحول الإسلام ووزّع المخضرمين بين المجموعتين دون أن يفردهم بطبقة20، ومن بعده أبو عبد الله المرزباني (378هـ) جعل الشعراء ثلاث مجموعات: جاهليون وإسلاميون ومحدثون21، ثم جاء ابن رشيق القيراوني فقال: (طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم، ومخضرم وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام، وإسلامي، ومحدث، ثم صار المحدثون طبقات أولى وثانية على التدريج، وهكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا)22.

فواضحٌ من بيان البغدادي أن الإجماع منعقد بين العلماء على الطبقتين الأولى والثانية، ووقع الخلاف بينهم في الثالثة والرابعة.

فكان أبو عمرو بن العلاء (154هـ) يصف شعر الطبقة الثالثة بأنه مولد محدث فلا يحتج به، يقول الأصمعي عنه: (جلست إليه ثماني حجج فما سمعته يتحجّ ببيت إسلامي)23، يقول أبو عمرو بن العلاء: (لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى لقد هممت أن آمر فتياننا بروايته)[24] مع أن جريراً والفرزدق تُوفيا سنة (110هـ)، والأخطل سنة (90هـ) تقريباً، ومع ذلك عدّهم أبو عمرو مولّدين لا يتحج بشعرهم.

---

20 - انظر كلامه في: محمد بن سلام الجُمَحي (139-231هـ): مقدمة كتاب طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر ، دار المدني، جدة، ط2: 24/1 وما بعدها.

21 - انظر: أبو عبد الله محمد ابن عمران بن موسى المرزباني (384هـ): الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965م: 77.

22 - أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (456 أو 463هـ): العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق د. النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1420هـ-2000م: 113/1.

23 - العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق: 91/1.

24 - الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ): البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4: 321/1)، والموشح للمرزباني (282)، والعمدة لابن رشيق (92/1).

ثم جاء الأصمعي (216هـ) فتزحزح حدّ الاحتجاج بقدر تأخره عن أبي عمرو، إذ يروى أنه قال: (ساقة الشعراء: ابن ميادة، وإبراهيم بن هرمة، ورؤبة، وحَكَم الخُضَريّ (حيٌّ من مُحارب)، ومَكِين الغُرَيّ؛ وقد رأيتُهم أجمعين)[25]، وإبراهيم بن هرمة متوفًّى سنة (150هـ).

واختلف العلماء في الاحتجاج بشعر الكُمَيت المتوفَّى سنة (126هـ)26.

والمحدث من الأمور النسبية، يقول ابن رشيق: (هذا مذهبُ أبي عمرٍو وأصحابِه كالأصمعيّ وابن الأعرابي، أعني: أنّ كلَّ واحدٍ منهم يَذهب في أهل عصره هذا المَذهب، ويُقدِّم مَن قبلَهم، وليس ذلك الشيءُ إلا لحاجتِهم في الشِّعر إلى الشاهد، وقلة ثقتِهم بما يأتي به المُولدَّون، ثم صارت لجاجةً27. فالمحدث يختلف من شخص لآخر لتغير الزمان والجيل، حتى الجاهلي كان لمعاصريه محدثاً وهكذا.

فالعلماء الذي لا يرون الاحتجاج بكلام هذه الطبقة لمعاصرتهم لها كانوا متشددين في القياس، حريصين في الوقوف عند سماعهم من كلام العرب.

فاستقرّ الأمر على الاحتجاج برجال الطبقات الثلاث الأولى فحسب، وغالب العلماء على ردّ كلام المولدين والمحدثين، حتى قال السيوطي: (أجمعوا على أنه لا يُحتَجّ بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية)28، ومع ذلك لم يخلُ الأمرُ كما ذكر السيوطي نفسه في الموضع ذاته من خلاف فيما بعده، فاحتجَّ الزمخشري بكلام من يوثق به من المحدثين29، ووافقَ الزمخشريَّ في ذلك الرضيُّ والشهاب الخفاجيّ30، ولعل ابن برّيّ من أكثر اللغويين الذين استشهدوا بشعر المتنبي وأبي الهندي والعتّابي وبشر بن المعتمر، ثم اتضح أكثر في استشهاد المرتضى الزبيدي بأشعار المولدين كذلك في تاج العروس.

غير أن الملاحظ أن علماءنا ـ وإن ذكروا بعض أبيات المولدين في كتبهم ـ فإنهم لا يستدلون بها على صحة اللغة بقدر ما يفسّرون بها ما جاء عن العرب وما أورده العلماء القدماء، وعنصر آخر يمكن أن يلاحظه الدارس لاستشهادات القدماء بأشعار المحدثين وهو: إيراد أبيات العلماء من الشعراء، وقد نصَّ الزمخشريُّ في تسويغه الاستشهادَ بشِعر أبي تمام بكونه عالماً باللغة وبعدالته، وذلك بقوله: (وهو وإن كان

---

25 - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينَوري (276هـ): الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1427هـ-2006م: 753/2.

26 - انظر في هذا: السيد حيدر الشيرازي: في رحاب الاستشهاد الأدبي بأشعار الكميت، بحث علمي، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، إيران، العدد الثالث، 2010م.

27 - العمدة في محاسن الشعر وآدابه: 91/1.

28 - انظر: الإمام جلال الدين السيوطي(911هـ): الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1426هـ - 2006م: 144.

29 - انظر الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: 145-146.

30 - انظر: الاحتجاج في العربية المحتج بهم – زمان الاحتجاج (وهو بحث علمي للدكتور محمود فجال) ومصادره: 4.

مُحدَثاً لا يُستشهَد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا تَرَى إلى قول العلماءِ: الدليلُ عليه بيتُ الحماسة، فيَفتنعُون بذلك لِوُثُوقِهم بروايتِه وإتقانِه)31.

وهكذا كان الاستشهاد على صحة اللغة عند علمائنا القدماء لا يتم إلا بإيراد أشعار القدماء من المنتمين إلى الطبقات الثلاث المتقدمة، وهي طبقة الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، أمّا المُولَّدون والمُحدَثون فهم - وإن استَأنَسُوا بأشعارهم، إلا أنهم لا يجعلونها عمدة في ذلك. ولا شك أن مسلكهم في ذلك يدل على التزام بمنهج سليم، ينم على إدراك لِما يَعتَورُ اللغةَ أثناء مسيرها من تغيُّر أو تبدُّل، سواءٌ في الأصوات أو البِنيَة أو الدَّلالة، فكيف يَستَدلُّون على شرح بيتٍ جاهليّبقول شاعرٍ مُحدَثٍ، قد يكون أصابَ التركيبَ أو اللفظَ لديه تغييرٌ بفعل مرور الزمن؟ وكيف يفسِّرون القرآنَ بناءً على معطياتٍ لغويةٍمتأخرةٍ عن وقت نزوله بأكثر من مئتي عام؟!32.

ويبقى هنا أمرٌ ينبغي الإشارة إليه لتردده كثيراً في الكلام على عصر الاحتجاج، وهو ساقة الشعراء.

فالساقة في اللغة: مؤخرة شيء ما، ومن المجاز: ساق الله إليه خيراً، وساق إليها المهر، وفلان في ساقة العسكر، أي: في آخره[33].

وفي المعنى الاصطلاحي: جاءت (ساقة) في كلام العلماء على الشاعر إبراهيم بن هَرْمَة وآخر مَن يُحتَجّ بكلامهم، ولذا منهم من عبّر عن ذلك بقوله: ساقة الشعراء، وآخرون قالوا: خُتم الشعر بابن هرمة، أي: خُتِمَ الاحتجاجُ بالشعر به[34].

---

31 - العلّامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (538هـ): تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ-1998م: 119/1.

32 – انظر: ميريهان مجدي محمود: حكم الاحتجاج بكلام المولدين، بحث علمي في النحو، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا. ومحمود محمد العامودي: موقف الدماميني من الاستشهاد بشعر المولدين في ضوء كتابه المنهل الصافي، بحث علمي، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد12، العدد2، 2004م. والاحتجاج في العربية المحتج بهم – زمان الاحتجاج (وهو بحث علمي للدكتور محمود فجال): 4، والاحتجاج بالشعر في اللغة في الباب السابع: الأئمة الذين احتجوا بشعر المولدين (199 وبعدها)، و أحمد الضبيب: الاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين في المعجم الكبير، وهو بحث علمي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 78، الجزء4. وعبد الحميد الشلقاني: مصادر اللغة، المنشأة العامة للطباعة والتوزيع، ليبيا، ط2، 1982م، في الفصل الرابع: اتجاهات الرواة (333-420). والاستشهاد والاحتجاج في العربية (128)، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني (26)، والمستشرق يوهان فك: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة: د.رمضان عبد التواب، مكتب الخانجي، مصر، 1400هـ – 1980م: (109).

33 - انظر: لسان العرب مادة (سوق)، وتاج العروس مادة (سوق)، والعلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (538هـ): أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م: مادة (سوق).

فيكون المقصود بمصطلح (ساقة الشعراء): أواخر الشعراء العرب الذين يحتج بشعرهم، وختم به الاستشهاد على النحوية والصرفية للاطمئنان بفصاحة لغتهم[35]، وسبقت الإشارة إلى قول الأصمعي الذي ذكر فيه ساقة الشعراء: (ساقة الشعراء: ابن ميادة، وإبراهيم بن هرمة، ورؤبة، وحَكَم الخُضَريّ (حيٌّ من مُحارب)، ومَكِين العُذْريّ؛ وقد رأيتُهم أجمعين)[36].

وأما الكلام على الضابط المكاني[37] فيتلازم عند العلماء مع كلامهم على الضابط الزماني للاحتجاج والاستشهاد، ومبنى كلامهم في عن القبائل العربية واختلاف مستوى حجيّة لغاتهم عندهم على حسب قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، ويطالعنا في الكلام عن القبائل وتمايزها في سلامة اللغة والفصاحة قول ابن فارس[38] فـي:(بابٌ: القولُ في أفصَحِ العَرَبِ: .. قال: حدثنا إسماعيل بن أبي عُبَيد الله قال: أجمَعَ علماؤُنا بكلامِ العربِ والرُّواةُ لأشعارِهم والعلماءُ بلُغاتِهم وأيامِهم ومَحالِّهم: أن قُرَيشاً أفصحُ العربِ ألْسِنَةً وأصْفَاهُم لغةً؛ ولك أن الله جلَّ ثَنَاؤُه اختارَهم مِن جميعِ العربِ واصطَفَاهُم واختارَ منهم نبيَّ الرَّحمة محمَّداً صلَّى الله تعالى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فجعلَ قُريشاً قُطَّانَ حَرَمِه وجِيرانَ بيتِهِ الحَرَامِ ووُلاتَهُ، فكانت وُفودُ العربِ مِن حُجَّاجِها وغيرهم يَفِدُونَ إِلَى مكةَ للحَجِّ، ويتحاكمون إِلَى قريشٍ في أُمورِهِم، وَكَانَتْ قريشٌ تُعلِمُهم مَنَاسِكَهم وتَحكُمُ بينَهم. ولم تَزَل العربُ تَعرفُ لقريشٍ فضلَها عليهم وتُسمِّيها: أهل الله؛ لأنهم الصَّريح من ولد إسماعيلَ عليهِ السَّلامُ، لَمْ تَشُبْهُم شائبةٌ، وَلَمْ تَنفُلْهُم عن مَنَاسبِهِم ناقِلَةٌ، فضيلةً مِنَ الله جلَّ ثناؤُه لهم وتشريفاً؛ إذ جَعَلَهُم رَهْطَ نبيِّهِ الأَدْنَيْنَ وعِتْرَتَه الصَّالحينوَكَانَتْ قريشٌ ـ مع فصاحتِها وحُسن لُغاتِها ورقَّة ألسنتها ـ إِذَا أتتهُم الوُفودُ مِنَ العربِ تخيَّرُوا مِن كلامِهم وأشعارهم أحسنَ لُغاتهم وأصفَى كلامِهم. فاجتمع مَا تخيّروا مِن تِلْكَ اللُّغاتِ إِلَى نَحائِرهم وسَلائِقِهم الَّتِي طُبعوا عَلَيْهَا، فصارُوا بذلك أفصحَ العربِ. ألا ترى أنك لا

---

34 - انظر ترجمته في: الشعر والشعراء (753/2)، وأبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني (356هـ): الأغاني، إحياء التراث العربي [مصورة عن طبعة دار الكتب]، بيروت، د.ت: (113-101/4)، وخزانة الأدب (204-203/1).

35 - عاطف المحاميد: الشاهد اللغوي عند ساقة الشعراء، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2008م: 6.

36 - الشعر والشعراء لابن قتيبة: 753/2.

37 - انظر في الكلام على الضابط المكاني للاحتجاج: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (100)، والشيخ أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي المغربي (1096هـ): ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق: د.عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار، العراق، 1411هـ - 1990م: (48)، وفي أصول النحو للأفغاني (20)، وأصول النحو العربي للحلواني (56)، والشاهد في النقد العربي القديم(16)، وسميرة بوجرة: الشواهد الشعرية في كتاب الموازنة للآمدي مقاربة دلالية: رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2011م: (32)، ومبارك حسين بشير: نقل اللغة وتحمّلها عند نحاة العربية وأئمتها، بحث علمي، جامعة السودان، كلية اللغات.

38 - الصاحبي لابن فارس: 23.

تجد فِي كلامِهم (عَنْعَنَة تَميمٍ) ولا (عَجْرفيّةَ قَيْسٍ) ولا (كَشْكَشَةَ أسَدٍ) ولا (كَسْكَسةَ رَبيعةَ)[39] ولا الكَسْر الَّذِي تسمَعه من أسَد وقَيْس مثل: تعلِمون و نِعلَم ومثل شِعير و بِعير؟).

ويزيد السيوطي الأمر بياناً وتفصيلاً فيقول[40]: (وقال أبو نصر الفارَابيّ في أول كتابه المسمّى بـ (الألفاظ والحروف): كانت قريشٌ أجودَ العربِ انتقاداً للأفصحِ من الألفاظِ وأسهلِها على اللّسان عندَ النُّطق وأحسَنِها مسموعاً وإبانةً عمّا في النَّفس.

والذين عنهم نُقلت اللّغةُ العربيّةُ وبهم اقْتُدِيَ وعنهم أُخذَ اللّسانُ العربيُّ مِن بين قبائل العرب هم: قَيس، وتميم، وأسَد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخذَ ومعظمُه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف.

ثم هُذَيل، وبعضُ كِنَانة، وبعضُ الطائيّين؛ ولم يُؤخَذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة: فإنه لم يُؤخَذ عن حضَريّ قطُّ، ولا عن سكّان البَرَاري ممن كان يَسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورةِ لسائر الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يُؤخَذ لا مِنْ لَخْمٍ ولا مِن جُذَام؛ لمُجاوَرَتِهم أهلَ مِصرَ والقِبْط، ولا مِن قُضَاعَةَ وغَسَّان وإيادٍ؛ لمجاوَرَتِهم أهلَ الشامِ وأكثرُهم نَصَارَى يَقرَؤُون بالعِبرانية، ولا مِن تَغْلِبَ والنَّمِر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا مِن بَكر؛ لمجاورتهم للقِبْط والفُرْس، ولا مِن عَبدِ القَيس وأَزْد عُمَان؛ لأنهم كانوا بالبَحرَين مُخالِطين للهند والفُرس، ولا مِن أهل اليَمَن لمخالطتهم للهند والحَبَشة، ولا من بني حَنِيفةَ وسكّان اليَمَامة ولا مِن ثَقِيف وأهل الطائف؛ لمخالطتِهم تجّارَ اليَمَن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحِجَاز؛ لأن الذين نَقَلُوا اللّغةَ صادَفُوهم حين ابتدؤُوا يَتْلُون لغةَ العرب قد خالَطُوا غيرَهم من الأمم وفسدِتْ أَلسنَتُهم).

فهذا بيان كامل لمن تُؤخذ لغته ويُحتج بها من القبائل ومن لا يُحتج بلغاتها من القبائل العربية، مع تعليل ذلك.

ومنه نفهم أن القبائل العربية لم تكن على درجة واحدة من حيث الثقة بها والأخذ عنها؛ إذ تخيَّر العلماء بعضها وجمعوا لغاتها وأوغلوا إليها في البادية، واطّرحوا لغات قبائل أخرى ولم يهتموا أو يحتجوا بها. والمعيار الواضح في اختيار هذه القبائل للاحتجاج والاستشهاد بلغاتها دون غيرها هو التوزع الجغرافي وسلامتها من الاختلاط بالأمم الأخرى، ولكن لا يمتنع ظاهراً ـ كما يرى الدكتور محمد عيد ـ أن يكون للنسب أثر في ذلك أيضاً؛ لأننا إذا دقّقنا في القبائل المحتجّ بلغاتها ألفينا أكثرها عدنانيةً، إلا قبيلةً طيّئ القحطانية وقد أُخذ عن بعضها فحسب؛ ولعل ذلك محض اتفاق ليس أكثر، ليبقى السبب المقنع في تقسيم القبائل هو العزلة والاختلاط مع الأمم المجاورة، وذلك لأن: القبائل المذكورة المحتج بلغاتها تعيش وسط الجزيرة العربية بعيداً عن الأطراف، فضُمنت لهم بيئة صافية معزولة عن آثار مخالطة

---

[39] - العنعنة والعجرفية والكشكشة والكسكسة: لغات مذمومة من لغات العرب، وقد شرحها ابن فارس في الفصل التالي لكلامه هذا في الصاحبي: 24.

[40] - الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (100-104)، والإمام جلال الدين السيوطي (911هـ): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: جاد المولى وصحبه، دار التراث، مصر، ط3 (1/211-212).

غيرهم، ولأن هذه القبائل كانت تعيش في البوادي لا الحضر، بخلاف القبائل التي أشار السيوطي في رفض الاحتجاج بها إلى كل أمة ممن تختلط بها في أطراف الجزيرة العربية.

فأساس قبول لغة قبيلة أو رفضها إذاً هو العزلة والمخالطة، إذ يترتب على ذلك خلوص النطق ونقاؤه أو اختلاطه، ولا يقصد بذلك المخالطة على إطلاقها، بل المخالطة الدائمة على وجه أخص.

ولعل **أسباب** التفضيل **بين لغات القبائل** تجتمع في العوامل الآتية:

1-كثرة الاستعمال وقلته.

2-موافقة القياس ومخالفته.

3-لغة أهل الحجاز في مقابلة لغة غيرهم.

4-ورود اللغة في القرآن وعدم ورودها فيه؛ وفي كلام النحاة واللغويين القدامى أدلة مستفيضة على هذه العوامل الأربعة41.

وهذا التقسيم حاز قبول العلماء وجرى عليه العمل، حتى كان الخروج عليه مدعاة للنقد، فأبو حيان تعقّب ابن مالك باللوم لما اعتمد ابن مالك على لغات لخم وجذام وغسان، وقال: (ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن)42.

وفي الحديث عن الضابط المكاني للاحتجاج والاستشهاد تلزم الإشارة إلى أمر اللهجات العربية وعلاقتها بالاحتجاج، وهي التي يصح فيها قول ابن جني: (باب اختلاف اللُّغات وكلُّها حُجَّة)43، فاللغة العربية في كل عصورها المعروفة اختلفت ألسنة العرب في نطق لهجاتها تبعاً لاختلاف القبائل وظروفها الاجتماعية، وهذا الاختلاف شمل أصوات الكلمات وبنيتها والجمل والإعراب، ولكن توافر دواعي الصلة بين العرب منذ الجاهلية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً حملهم على أن يتكلموا لغة مفردة يفهمها الجميع، فكانت اللغة الفصيحة التي امتازت بها قريش ونزل بها كتاب الله الكريم، دون أن ينفي ذلك وجود لهجات أخرى، بل إن القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف أو سبع لغات44، فعن ابن عباس رضي الله

---

41 - انظر في هذا على وجه التفصيل: د.محمد عيد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات، عالم الكتب، مصر: 80-86.

42 - الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: 105.

43 - الخصائص لابن جني: 10/2.

44 - انظر في هذا: الإمام بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، مصر: (211/1)، والحافظ جلال الدين السيوطي (911هـ): الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – السعودية: (306/1)، ورقية الخزامي: القراءات السبع والاستشهاد بها، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1980-1981م: (6 وما بعدها)، وزهير غازي زاهد: النحويون والقراءات القرآنية، بحث علمي، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق.

عنهما قال: (نزل القرآن على سبعة أحرف، أو قال: بسبع لغات)45، وفي مراسلة النبيّ صلى الله عليه وسلم ومخاطبته بعض القبائل بلهجاتها دليل آخر.

وما جاء من إثبات الأفضلية في الفصاحة لقريش، وتمييز غيرها من القبائل بالاحتجاج بها دون غيرها لا ينفي الفصاحة عن باقي القبائل، وليس هناك فاصل حاسم يوقف الالتقاء والتأثير المتبادل بين اللهجات والفصحى، ولعل قول سيبويه في الاختلاف اليسير مما يدخل لغة العربي يأتي في هذا السياق، يقول سيبويه46: (فإذا رأيتعربياً كذلك فلا ترينه خلّط في لغته، ولكن هذا من أمرهم)؛ فاللهجة بنت اللغة؛ لأن اللهجة تصوّر خصوصية الأداء اللغوي، واللسان يصور عموم الأداء اللغوي47، بل إن علم اللغة الحديث يؤكد أن وجود اللغة الفصحى واللهجات أمر تحتمه الضرورة الاجتماعية وما تقتضيه من تفاوت مستوى الاستعمال وحاجاته تبعاً لحاجة الناطقين أنفسهم[48].

وبمطالعة ما خلّفه لنا السلف من تراث لغوي نجدهم يذكرون بعض خصائص اللهجات العربية المتناثرة في أبواب اللغة، بدءاً من إمام النحو سيبويه[49].

وبقي في الضابط الزمني والضابط المكاني للاستشهاد أن نشير أن التقسيم المكاني كان طاغياً على التقسيم الزماني عندهم؛ لأن نصوص الجاهلية القديمة إنما نُقلت من أعراب القرون الإسلامية المعاصرة للنحاة، وكان نقلها عنهم هو الحجة في صحتها وسلامة لغتها وفصاحتها[50].

على أن هذه الضوابط الزمانية والمكانية لم تكن محلّ إجماع عملي تطبيقي من كل اللغويين والنحاة المتقدمين والمتأخرين على القدر ذاته الذي اتفقوا عليها نظرياً، فقد حملت مصادر تراثنا اللغوي والنحوي

---

45 - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس: 28.

46 - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ): الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1: 125/4.

47 - حركة الاحتجاج بلهجات القبائل إلى نهاية القرن الرابع الهجري: 72.

48 - انظر: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للدكتور محمد عيد: 89 وما بعدها.

49 - انظر في الاحتجاج باللهجات العربية: بلال الصرايرة: أثر اللهجات العربية في الشواهد الشعرية دراسة صوتية وصرفية، وهي رسالة ماجستير، جامعة مؤتة – الأردن، 2013م، وخالد عبد الكريم جمعة: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، مصر، ط2، 1409هـ - 1989م: الفصل الثالث: الشعر واللهجات (389-341)، والحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج: الفصل السادس (128 وما بعدها)، والعربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب للمستشرق يوهان فك (160-173)، وحركة الاحتجاج بلهجات القبائل إلى نهاية القرن الرابع الهجري: 71 وما بعدها، وكتاب المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للدكتور محمد عيد.

50 - انظر: أصول النحو العربي لمحمد خير حلواني: 60.

إلينا كثيراً من أمثلة اللهجات ولغات القبائل التي لا يحتج بها، وكذلك الشعراء الذين تجاوزوا الحد الزمني المعتبر في الاحتجاج[51].

ولا يبعد في نظري أن يكون ذلك لما شعر به المتأخرون أكثر من المتقدمين من سطوة القيود التي فرضها الأولون في قبول الشواهد؛ لأنهم كانوا معذورين في طلبهم نتاج عصر الذروة السليقية لوضعه موضع التقدير الواجب له، غير أن عملهم في تلك الضوابط ما خلت من شوائب في التعميم الزمني والمكاني والتشدُّد[52].

ثالثاً: أنواع الشواهد في العربية:

نستذكر ما مرّ في تعريف الشاهد، قال التهانوي: (وعند أهل اللغة: الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة؛ لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخص من المثال)53.

أما تقسيم الشواهد من حيث أنواعها الأدبية فهي ثلاثة أقسام أيضاً:

1-الشواهد القرآنية.

2-والشواهد من الأحاديث النبوية الشريفة.

3-والشواهد من كلام العرب.

وهنا يلزم التفصيل:

شواهد القرآن الكريم:

وهي الشواهد المأخوذة من القرآن الكريم، يقول السيوطي: (أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أو آحاداً او شاذّاً)54، ويقول سعيد الأفغاني: (لم يتوفّرْ لنصٍّ ما توفّرَ للقرآن الكريم من تواتُر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فهو النصُّ العربيُّ الصحيحُ المتواترُ المُجمَعُ على تلاوتِهِ بالطُّرق التي وصل إلينا بها، في الأداء والحركات والسكنات، ولم تَعتنِ أمّةٌ بنصٍّ ما اعتَنَى المسلمون بنصّ قرآنِهم)55.

---

[51] - انظر أمثلة لذلك في الفصل الثاني من الاحتجاج بالشعر في اللغة (89-97) والفصل الخامس منه (105110).

[52] - انظر: في أصول النحو للأفغاني (25-27)، والاحتجاج بالشعر في اللغة (99 وما بعدها)، والاستشهاد والاحتجاج باللغة (241 وما بعدها)، وأصول النحو للحلواني (59-62)، وأصول التفكير النحوي (223).

[53] - كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: 1/1002.

[54] - الاقتراح في علم أصول النحو: 75.

[55] - في أصول النحو للأفغاني: 28.

فلا غروَ بعد هذا أن يكون القرآن الكريم في صدارة مصادر الاستشهاد في العربية، ولم يناقش أو ينازع في ذلك أحد من الأئمة والعلماء قديماً أو حديثاً، ولكن الذي كان مثار خلاف في بعض الأحيان بين اللغويين هو موضوع القراءات القرآنية، يقول السيوطي: (كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونها إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية)[56]؛ فمسألة القراءات القرآنية التي أشار إليها الحديث المذكور من قبل في كلامنا على اللهجات والحروف السبعة هي التي اختلف فيها العلماء في مسألة الاستشهاد.

والقراءات القرآنية ثلاثة أقسام[57]: 1- قراءة متواترة: اشترط فيها العلماء ثلاثة شروط: أن تكون موافقة للعربية ولو بوجه من الوجوه، وموافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وأن تكون متواترة يرويها جماعة ثقات لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم في الصفات إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. 2- قراءة صحيحة: وهي ما صحّ نقله عن الآحاد ولها وجه صحيح في العربية، ولكنه يخالف خط المصحف فهي بذلك لا يُقرأ بها لأنها لم تُؤخذ بإجماع وخالفت خط المصحف العثماني. 3- قراءة شاذة: وهي ما نقل عن غير الثقات، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية.

فمع ما سبق وذُكر من الأحرف السبع واختلاف لهجات العرب نؤكد هنا أن القراءات القرآنية نشأت على أساس من التلقي والضبط والرواية والنقل، وصدرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقرأها الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، ثم أقرأها الصحابة التابعين، وهكذا طبقة من بعد طبقة قراءة توقيف وتلقٍ وومشافهة. والقراءات المتواترة من القرآن الكريم هي القراءات السبع المشهورة المعروفة بأسماء القرّاء السبعة: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن عامر، وعاصم، وحمزة، والكِسائي.

يقول السيوطي: (وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، .. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه)[58].

فإذا كانت هذه حال القراءة الشاذة من الوثاقة والمكانة في الاحتجاج؛ فلا شك أن القراءات السبع المتواترة تكون متمكنة أتم التمكن في ميدان الاستشهاد[59].

---

[56] - الاقتراح في علم أصول النحو: 79.

[57] - انظر: القراءات السبع والاستشهاد بها (15-19).

[58] - الاقتراح في علم أصول النحو: 75.

[59] - انظر في الاستشهاد بالقراءات القرآنية: القراءات السبع والاستشهاد بها (رسالة ماجستير للطالبة رقية الخزامي)، و محمد عبد الله عطوات: منزلة الاستشهاد بالقرآن بين مصادر الاستشهاد النحوية، بحث علمي، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد 99-100. والنحويون والقراءات القرآنية (بحث علمي لزهير زاهد)، وعلي الشهري: الاحتجاج للقراءات في كتاب حجة القراءات لأبي زرعة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى – السعودية، 1425 –

شواهد الحديث النبوي الشريف:

الحديث النبوي: هو كل قول أو فعل أو تقرير أو وصف نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم[60].

واتفق الأولون والآخرون من أئمة المسلمين وعامتهم قديماً وحديثاً أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة، يقول السيوطي: (أفصح الخلق على الإطلاق سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم حبيب رب العالمين جل وعلا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنا أفصح العرب، .. وقال الخطّابي : اعلمْ أنّ اللهَ لما وضعَ رسولَه مَوضعَ البلاغِ من وَحْيِهِ ونَصَبَه مَنْصبَ البيان لدينِهِ اختارَ له من اللُّغاتِ أعرَبَها ومِنَ الألسُن أفصَحَها وأبيَنَها، ثم أمدَّه بجَوامعِ الكلِمِ، قال : ومِنْ فصاحتِهِ أنه تكلّم بألفاظٍ انتَضَبَها لم تُسْمَع مِنَ العرب قبلَه، ولم تُوجَد في مُتقَدّم كلامها، كقوله : ماتَ حَتْفَ أَنْفِهِ، وحَمِيَ الوَطِيسُ، ولا يُلْدَغُ المؤمنُ من جُحرٍ مرَّتين)[61].

فكان بهذا يجب أن يكون الحديث النبوي بحقٍّ ثانيَ مصدرٍ للاستشهاد بعد القرآن الكريم؛ غير أن اللغويين والنحاة لم يكن موقفهم من الاستشهاد بالحديث النبوي واحداً، وما ذاك منهم طعناً في بلاغة النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، ولا تنقّصاً من فصاحته؛ حاشا وكلاّ.

وقد انقسم اللغويون في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؛ فذهب جماعة من النحاة إلى أن الحديث لا يُستشهد به في اللغة، منهم ابن الضائع وأبو حيان الأندلسي. وأجاز قوم آخرون الاحتجاج بالحديث في اللغة وعدّوه في الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد، منهم ابن مالك وابن هشام.

ولكلٍّ من الفريقين ما يؤيّد به وجهة نظره:

فالمانعون قالوا: لا يستشهد بالحديث لعدم الوثوق بأن ذلك اللفظ لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك لأسباب: أولها: أن الرواة جوّزوا نقل الحديث بالمعنى، فتجد القصة الواحدة جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم ونُقلت بألفاظ متعددة. وثانيها: أنه وقع اللحن في كثير مما رُوي من أحاديث؛ لأن كثيراً من الرواة لم ينشؤوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عرباً بالفطرة بل تعلموا العربية من صناعة النحو. وثالثها: التصحيف والتحريف الكثير في الأحاديث النبوية. ورابعها: مشكلة وضع الحديث على لسان النبي صلى الله عليه وسلم.

1426هـ. وزمزم بنت أحمد بن علي تقي: توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1432هـ - 2011م. وباسم الذنيبات: الشاهد القرآني معياراً في خلافات النحويين من خلال كتاب الإنصاف، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن، 2008م. ومصادر اللغة للشلقاني (29 وما بعدها)، والاستشهاد والاحتجاج باللغة (99)، ود.عفاف حسنين: في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996م: (60)، والشاهد في النقد العربي القديم (20)، وأصول التفكير النحوي (122)، وأصول النحو العربي للحلواني (32).

60 - انظر تعريف الحديث والسنة وتاريخها في: صبحي الصالح: كتاب علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 1984م.

61 - المزهر في علوم اللغة: 209/1.

واستند المجوّزون إلى الإجماع أنه صلى الله عليه وسلم و أفصح العرب، وأن الأحاديث أصحّ سنداً مما ينقل من أشعار العرب، ومما يورده المجيزون في ردّ شبهات المانعين: 1- أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع، 2- وأن أهل العلم قد تشددوا في ضبط ألفاظه والتحرّي في نقله؛ فغلبة الظن أن الحديث مرويّ بلفظه، وهذا الظن كافٍ في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية. 3- أن من يقول من النقلة والمحدثين بجواز النقل بالمعنى إنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، ولذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى. 4- أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى عند من أجازه إنما هو فيما لم يدون ولم يكتب، أما ما حصل ودون في بطون الكتب فلا يجوز التصرف فيه ولا تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم في هذا. 5- أن تدوين الأحاديث وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية وشيوع اللحن والتصحيف والتحريف62.

وقد تصدى كثير من الدارسين المعاصرين لتفنيد الشُّبَه التي أثارها المانعون من الاستشهاد بالحديث النبوي وعالَجُوها، حتى إنه أُفردت عدة دراسات وأبحاث علمية في ذلك، لعل أهمها: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي للدكتور محمود الفجال، وكتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي.

الشواهد من كلام العرب:

ويُقصد بكلام العرب: كلام العرب الموثوق بفصاحتها وسلامة لغتها، منذ الجاهلية إلى آخر عصر الاحتجاج، على ما سبق بيانه في الضابط الزماني والضابط المكاني للاستشهاد والاحتجاج.

ولا يحتاج الناظر التأمل طويلاً في أمات الكتب القديمة ليدرك الاحتفال الشديد للغويين والنحاة بالشعر، أكثر بكثير من النثر في الاستشهاد، وهو الذي كان محط اهتمامهم ودراساتهم فيما ألفوه ـ مما أشرنا إليه في الفصل الأول ـ عن الشواهد وشرحوها، حتى صار المعنى العُرفي للفظة (الشاهد) عند إطلاقها تعني الشاهد الشعري، ولعل وراء تفضيل النحاة واللغويين الشعر على النثر سببين:

---

62 – انظر في موضوع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف: الأستاذ محمد الخضر حسين: دراسات في اللغة العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي ودار الفتح، دمشق، ط2، 1380هـ – 1960م (166)، وفي أدلة النحو (72)، ومصادر اللغة للشلقاني (147)، والاستشهاد والاحتجاج باللغة (107)، وفداء فتوح: الشاهد النحوي بين كتابي معاني الحروف للرماني ورصف المباني للمالقي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2006م: (83)، وفي أصول النحو للأفغاني (46)، وأصول النحو العربي للحلواني (48)، وحاتم الضامن: الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، مركز جمعة الماجد، دبي، 2002م. وأصول التفكير النحوي (127)، ومحمد عبد القادر هنادي: الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه عمدة القاري، بحث علمي، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة. ومحمود الفجال: كتاب السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، دار أضواء السلف، السعودية. وخديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1981م.

1- المكانة الرفيعة التي يحتلها الشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام؛ فالشعر كما يقول أبو هلال العسكري: (ديوان العرب، ومستنبط آدابها، ومستودع علومها)63، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصحّ منه)64.

2- سهولة حفظ الشعر أكثر من النثر؛ إذ ما ترغب فيه النفس تسرع إلى حفظه وتذكُّره، قيل: (ما تكلمتْ به العربُ من جيد المنثور أكثرُ مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يُحفَظ من النثر عُشرُه، ولا ضاعَ من الموزون عُشرُه)65وقال الجاحظ: (فإنّ حفظَ الشعر أهونُ على النفس، وإذا حُفظَ كان أعلقَ وأثبَتَ، وكان شاهداً، وإن احتيجَ إلى ضرب المَثَل كان مَثَلاً)[66].

وفي الاستشهاد بالشعر نستحضر الضابط الزماني، فالأشعار والأرجاز التي يحتج بها في اللغة من الطبقات الثلاث الأولى: جاهلية ومخضرمة وإسلامية، والأولى أولى وأعلى عندهم، ومع أهمية الشرط الزمني في الشعر المستشهد به نجد النحاة واللغويين يزيدون اشتراط البداوة في قائل الشاهد؛ فالأصمعي يذكر أن العرب لا تروي أشعار عدي بن زيد العبادي وأبي دؤاد الإيادي لأن ألفاظهما ليست بنجدية67، وذلك يعني أنهما استقَرَّا الحضر وهَجَرَا التبدّي، بل إن الجاحظ جعل الصبغة الأعرابية البدوية من تمام آلة الشعر، فقال: (ومن تمام آلة الشعر أن يكون الشاعر أعرابياً)68.

ومما اشترطوه في الأشعار التي يستشهد بها أن تكون معروف النسبة إلى قائليها، فلا يجوز الاستشهاد بشعر أو نثر مجهول القائل خوفاً من أن يكون مصنوعاً.

فما يهمّ اللغوي والنحوي في لغة الشعر هو توثيقها والتأكد من صحة نقلها وفصاحتها، ولذا اعتمد على العراب الفصحاء أو الروات الثقات عن الأعراب.

ولم يكن الاستشهاد بالشعر همَّ علماء العربية وحدهم، بل شاركهم بهم علماء الفقه والأصول والتفسير، يقول ابن عباس رضي الله عنهما: (إذا أشكل عليكم شيء من القرآن فاجعوا فيه إلى الشعر؛ فإنه ديوان العرب)[69].

وبما تقدم تظهر وتتجلى أهمية الشعر في الاستشهاد في العربية[70].

---

63 - أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (395هـ): كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، القاهرة، ط1، 1371هـ-1952م: 143-144.

64 - طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي: 24/1.

65 - كتاب العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق: 20/1.

66 - كتاب الحيوان للجاحظ: 464/3.

67 - كتاب الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني: 73.

68 - البيان والتبيين للجاحظ: 94/1.

69 - كتاب العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق: 34/1.

70 - انظر في الاستشهاد بالشعر وضوابطه وأهميته: الشاهد اللغوي ليحيى عبد الرؤوف جبر (270-274)، ومصادر اللغة للشلقاني (187،421)، والاستشهاد والاحتجاج باللغة (114)،

على أنه تلزم الإشارة إلى أن اختلافاً كثيراً حصل في كثير من الشواهد الشعرية في كتب اللغة، ومن اوجه الاختلاف هذا: الاختلاف في نسبة الشاهد، والاختلاف في التخريج والاستدلال، والاختلاف في الرواية، وتعدد الاستشهاد بالبيت الواحد، ومقدار الشاهد. والأسباب التي تقف وراء هذا الاختلاف تتلخص في: اعتماد الرواة والأعراب على المشافهة في النقل، وإنشاد الشاعر لشعره أكثر من مرة، وورود الشاهد مفرداً دون مراعاة ما قبله وما بعده، وإنشاد العرب لشعر بعضهم وكل يتكلم وفق سجيته، وتغيير الراوي لبعض ألفاظ الشاهد تحرُّجاً من ذكرها، وذكر النحاة للاحتمالات الممكنة في الشاهد، وتغيير الرواة للشاهد لأسباب إصلاحية، والتصحيف والتحريف، واختلاف المدارس والفِرَق[71].

وتبعاً لهذا ظهرت عندنا مشكلة الشاهد المصنوع، الذي اعتمد على وضع النحوي الشاهد من الشعر يستشهد به على ما يراه من قواعد، ولكن جهود العلماء الذين جمعوا الشواهد وتحرَّوا فيها لم تعجز عن مثل هذه الشواهد المصنوعة وتمييزها وإبطالها[72].

على أن الشعر لم يكن وحده من كلام العرب مادة الشواهد في اللغة العربية، فقد نالت الأمثال ومأثور كلام العرب ـ مما ينتمي إلى النطق التي يُستَشهد بها ـ بعض الاهتمام في الاستشهاد، وإن كانت أقل بكثير مما ناله الشعر.

والمادة الأهم في هذا هي الأمثال، والمَثَلُ في اللغة: النظير أو الشبيه والمثيل[73]، وفي الاصطلاح: قال الميداني في مجمع الأمثال: (قال المبرد: المثل مأخوذ من المثال، وهو: قول سائر يشبه به حال الثاني بالأول..، قال ابن السكيت: المثل لفظ يخالف لفظ المضروب له ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ، شبهوه بالمثال الذي يعمل عليه غيره، وقال غيرهما: سميت الحكم القائم صدقها في العقول أمثالاً لانتصاب صورها في العقول، مشتقة من المثول الذي هو الانتصاب)[74].

والشاهد الشعري النحوي عند الفراء (7)، وأصول النحو العربي للحلواني (38)، وفي أدلة النحو (86)، والشذوذ في الشاهد الشعري (24،30،36)، والشاهد في النقد العربي القديم (35)، ومالك سليم صباح: اختلاف روايات شواهد الأعشى الشعرية في لسان العرب، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2009م (16 وما بعدها)، ورقية مالك خلف الله: الشواهد الشعرية عند أبي جعفر النحاس في مؤلفه إعراب القرآن، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2010م: (37)، والمعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية (23وما بعدها).

71 - انظر: الشاهد اللغوي ليحيى عبد الرؤوف جبر (275-305)، والمعايير النقدية لرد شواهد النحو الشعرية (46-140).

72 - انظر: محمد موعد: الاحتجاج بالشاهد المصنوع نظرات في بعض الشواهد، بحث علمي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 20، العدد 3-4، 2004م، والمعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية (266-321)، والاستشهاد والاحتجاج باللغة (39وما بعدها).

73 - انظر: لسان العرب مادة (مثل)، وتاج العروس مادة (مثل).

74 - أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (518هـ): مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السنة المحمدية، مصر، 1374هـ-1955م: 6/1.

ومما امتازت به العربية وفرة الأمثال والكلمات الاصطلاحية السائرة فيها، ولذا وجدنا الأمثال حظيت باهتمام العلماء الأوائل منذ صحار بن عياش العبدي المتوفَّى سنة (40هـ) إلى يومنا هذا في التأليف والشرح والتعليق[75].

وأكثر ما تصدر الأمثال عن الشيوخ والحكماء، فتوجز التجربة في كلمات وتغني بهذا الإيجاز عن السرد الطويل، وكما تعلق الأشعار بالأذهان تعلق الأمثال؛ فالأشعار تعلق لوزنها والأمثال لقصرها ولأن الناس ينظرون إليها على أنها ميراث الأجداد وخلاصة تجارب الشيوخ والكبار.

والأمثال تُروى كما سمعت دون تغيير، قال السيوطي: (قال المرزوقي: من شرط المثل ألا يغير عما يقع في الأصل عليه)[76]؛ فالمَثل تُحفَظ صيغتُه كما هي ولا تُغيَّر، لأن التغيير يفقده قيمته التاريخية والأدبية ويخلّ بمدلوله.

وقد سلك النحاة واللغويون في الاستشهاد بالأمثال مسلكين: أولهما: الاستشهاد بالمثل وحده؛ وهذا قليل نادر، وثانيهما: الاستشهاد بالمثل مع شواهد أخرى؛ وهو الأكثر77. وكانت الأمثال حاضرة في المعاجم العربية القديمة يستشهدون بها بكثرة على المفردات، ويكفي في ذلك تصفح معجم الصحاح والتدقيق في منهج الجوهري فيه في الاستشهاد بالأمثال78.

وكذلك استشهد النحاة بالأمثال على التراكيب، وإن كانوا لم يستكثروا منها استكثارهم من الشعر القديم، ففي كتاب سيبويه نحو اثنين وعشرين مثلاً، وفي كتاب الخصائص لابن جني نحو ثلاثة عشر مثلاً، وفي كتاب مغني اللبيب لابن هشام نحو اثنين وعشرين مثلاً، بينما استشهد ابن يعيش في شرح المفصل بنحو تسعين مثلاً[79].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في الاستشهاد بالأمثال ومأثور كلام العرب، وكان اعتداد الكوفيين بالمسموع من كلام العرب والأمثال أكثر من البصريين[80].

رابعاً: العلوم التي يُحتَجُّ لها في العربية:

سبق في أنواع الشواهد أن تقسيمها من حيث الأنواع الأدبية أظهرت ما يحتج به من كلام العرب في اللغة.

وأما تقسيم الشواهد من حيث الاستشهاد عليها بالشواهد فيجعلها ثلاثة أقسام81:

---

75 - انظر: عبد المجيد قطامش: الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1408هـ - 1988م.

76 - المزهر في علوم اللغة للسيوطي: 488/1.

77 - انظر تفصيل ذلك في: أبو القاسم محمد سليمان: الاستشهاد بالأمثال في النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2012م: 49-67.

78 - انظر: مأمون مباركة: الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2005م: 152.

79 - الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية للدكتور عبد المجيد قطامش: 230.

80 - انظر: شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة (61-72).

الشواهد المعجمية أو اللغوية: وهي ما استشهد به العلماء مما ورد عن العرب في استعمال لفظة ما من حيث: علاقة اللفظ باللفظ وما يتعلق به من مقارنات، وعلاقة اللفظ بالمعنى وهي ما عني بها أصحاب معاجم المعاني، وعلاقة اللفظ بالاستعمال وحولها دارت مباحث النادر والمهمل والمعرب والدخيل.

الشواهد النحوية: وهي ما استشهد به النحويون في بيان تركيب أو بنية، لبيان قاعدة أو تأكيدها، أو إيراد ما استثني وخرج منها، أو توجيه ما جاء مخالفاً لها، ويلتحق بها ما يتصل بمباحث الصرف.

الشواهد البلاغية: كل ما يستشهد به البلاغيون من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأقوال شعرية أو نثرية لتوضيح وبيان قاعدة بلاغية. ويلتحق بها ما جاء من شواهد في النقد والعروض.

وبهذا يظهر أن العلوم التي يُحتجّ لها في العربية: اللغة، والنحو والصرف، والبلاغة والنقد.

ولكن أول ما يطالعنا في هذا المبحث أن علوم العربية ليست سواءً في ضوابط الاستشهاد، فالبغدادي ينقل عمن قبل يقوله: (قال الأندلسي في شرح بديعيّة رفيقه ابن جابر: علوم الأدب ستة: اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع؛ والثلاثةُ الأوُلُ لا يُستشَهدُ عليها إلا بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يُستَشهَد فيها بكلامِ غيرهم من المُولَّدين؛ لأنها راجعةٌ إلى المعاني، ولا فرقَ في ذلك بين العرب وغيرهم؛ إذ هو أمرٌ راجعٌ إلى العقل، ولذلك قِيْلَ من أهل هذا الفن الاستشهادُ بكلام البُحتري وأبي تمام وأبي الطيّب وهَلُمَّ جرّاً)[82].

فالكلام العربي يحتج به لغرضين: غرض لفظي يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف، وغرض معنوي يتصل بمعاني الكلام ولا علاقة له باللفظ.

وتبين مما سبق أن الاختلاف بين علوم اللغة فيما بينها تبرّر الاختلاف في ضوابط الاستشهاد في كل منها؛ فالشاهد النحوي واللغوي يرتبط بزمن معين يشمل الطبقات الثلاثة الأولى، والشاهد البلاغي لا يرتبط بزمان معين، بل يصح الاستشهاد فيه بكلام المولدين من المتأخرين، يقول ابن جني: (يستشهد بشعر المولدين في المعاني، كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ)[83]. وقد أيَّدَ ابنُ رشيق القيروانيُّ ما ذهب إليه ابنُ جنّي، وعلّل صحة الاستشهاد بكلام المحدثين في البلاغة بأن علوم البلاغة تعتمد على المعاني، والمولدون قد حضروا الحواضر وتفننوا في المطاعم والمشارب، فاتسع الخيال وتولدت المعاني، يقول ابن رشيق: (باب من المعاني المحدثة: قال أبو الفتح عثمان بن جنّي: المُولَّدون يُستَشهَد بهم في المعاني كما يُستَشهَد بالقدماء في الألفاظ، والذي ذكره أبو الفتح صحيحٌ بيّنٌ؛ لأن المعاني إنما اتّسعت لاتساع الناس في الدنيا، وانتشار العرب بالإسلام في أقطار الأرض، فمصَّرُوا الأمصار، وحضَّرُوا الحواضر، وتأنَّقُوا في المطاعم والملابس، وعَرفُوا بالعِيَان عاقبةَ ما دلَّتهم عليه بداهةُ العقول من فضل التشبيه وغيره،.. وكلٌّ يصف الشيءَ بمقدار ما في نفسه من ضعف أو قوة وعجز أو قدرة، وصفةُ الإنسان

---

[81] - انظر: الشاهد اللغوي ليحيى عبد الرؤوف جبر (265-267)، والمعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية (13)، والشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني (33)، والشاهد في النقد العربي القديم (16).

[82] - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي: 5/1.

[83] - المزهر في علوم اللغة للسيوطي: 59/1.

ما رأى يكون لا شك أصوبُ من صفته ما لم يَرَ.. ولم أدلَّ بهذا البَسطِ كلِّه على أن العرب خلتْ من المعاني جملةً ولا أنها أفسدتْها، لكن دللت على أنها قليلة في أشعارها، تكاد تُحصَر لو حاوَلَ ذلك مُحاولٌ، وهي كثيرةٌ في أشعار هؤلاء، وإن كان الأولون قد نَهَجُوا الطريق ونَصَبُوا الأعلام للمتأخرين.. وإذا تأملت هذا تبين لك ما في أشعار الصدر الأول الإسلاميين من الزيادات على معاني القدماء والمخضرمين، ثم ما في أشعار طبقة جرير والفرزدق وأصحابهما من التوليدات والإبداعات العجيبة التي لا يقع مثلها للقدماء، إلا في الندرة القليلة والفلتة المفردة، ثم أتى بشار بن برد وأصحابه فزادوا معانيَ ما مرّت قطُّ بخاطر جاهليّ ولا مُخضرَمٍ ولا إسلاميّ والمعاني أبداً تتردَّدُ وتتولدُّ، والكلامُ يَفتحُ بعضُه بعضاً)84.

ولا شك أن هذا الاتساع في مجال الاستدلال أتاح للشاهد البلاغي مزيداً من التنوع والتمايز.

وإذا كانت الشواهد في اللغة والنحو يراعى فيها موافقة معايير وضوابط الاستشهاد فإن الشواهد البلاغية تراعي مع الصحة تتصل بالمعاني، كالحكمة والمعنى اللطيف والعبارة المستعذبة؛ فالشاهد في الدراسات البلاغية والنقدية انفلت من ضابط الزمان والمكان واهتم بالجمال85.

خاتمة:

وبعدُ: فقد تقدَّم عرضٌ موجزٌ لبعض مفاصل قضية الاستشهاد والاحتجاج في العربية، وأقول: (بعض)؛ لأن مباحث أخرى تتصل بقضية الاستشهاد تبقى بحاجة للدرس والتفصيل، منها ما يتصل بأثر الخلاف بين المدارس ـ لاسيما المدرستين البصرية والكوفية ـ في قضية الاحتجاج، وما يتصل بضوابط الأدلة النقلية، ثم الأدلة الأخرى غير السماعية النقلية كالإجماع والقياس واستصحاب الحال والاستحسان؛ فكلها أدلة يستشهد بها في اللغة.

وقد ظهر جلياً فيما سبق عرضه أن قضية الاستشهاد والاحتجاج تتصل بالأصول والقواعد في اللغة، وإن كانت آثارها تنعكس في الأمثلة والتطبيقات، وقد تجاوزت الدخول في ذكر الشواهد والأمثلة لما كان يمرّ من قضايا في البحث قصداً إلى الاختصار والإيجاز.

وما مرّ مما ذكره علماؤنا الأوائل من ضوابط في الاستشهاد زمانية ومكانية لم يخلُ من مآخذ وشوائب، ولكن الذي يُقَرُّ لهم به مع ذلك أنهم حفظوا بيضة اللغة وصانوها وإن تشددوا في مواضع

---

84 - العمدة في محاسن الشعر وآدابه: 237/2.

85 - انظر: الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني (33وما بعدها)، والشاهد في النقد العربي القديم (16-19)، وفي أصول النحو للأفغاني (16)، والاحتجاج بالشعر في اللغة (57،87)، وناصر السعيدي: الاحتجاج العقلي والمعنى البلاغي دراسة وصفية، وهي رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى – السعودية، 1425 – 1426هـ. وعويض بن حمود العطوي: منهج التعامل مع الشاهد البلاغي بين عبد القاهر وكل من السكاكي والخطيب والقزويني، بحث علمي، مجلة جامعة أم القرى، ج18، ع30، 1425هـ. والشواهد الشعرية في كتاب الموازنة للآمدي مقاربة نقدية (وهي رسالة علمية للطالبة سميرة بوجرة).

وأسرفوا، ويبقى أن علينا في العصر الحديث ما دامت لغتنا محفوظة مكتوبة أن نيسّر الأصول دون تمييعها[86] ونستفيد مما كان مجالاً ثرّاً بين المدرستين البصرية والكوفية في التخفّف من القيود بعد تطاول المدة وحفظ اللغة.

المصادر والمراجع

الإتقان في علوم القرآن: الحافظ جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – السعودية.

أثر اللهجات في الشواهد الشعرية: رسالة ماجستير للطالب بلال عبد الله الصرايرة، جامعة مؤتة – الأردن، 2013م.

الاحتجاج بالشاهد المصنوع نظرات في بعض الشواهد: بحث علمي للدكتور محمد موعد، مجلة جامعة دمشق، المجلد 20، العدد 3-4، 2004م.

الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته: د.محمد حسن جبل، دار الفكر العربي – مصر.

الاحتجاج العقلي والمعنى البلاغي دراسة وصفية: رسالة دكتوراه للطالب ناصر السعيدي، جامعة أم القرى – السعودية، 1425 – 1426هـ.

الاحتجاج في العربية المحتج بهم – زمان الاحتجاج: بحث علمي للدكتور محمود فجال، شبكة الألوكة.

الاحتجاج اللغوي لدى القدامى النحويين دراسة نقدية في ضوء المعاصرة: بحث علمي للدكتورة صالحة حاج يعقوب، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

الاحتجاج للقراءات في كتاب حجة القراءات لأبي زرعة: رسالة ماجستير للطالب علي الشهري، جامعة أم القرى – السعودية، 1425 – 1426هـ.

الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه عمدة القاري: بحث علمي للدكتور محمد عبد القادر هنادي، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة.

اختلاف روايات شواهد الأعشى الشعرية في لسان العرب: رسالة ماجستير للطالب مالك سليم صباح، جامعة النجاح الوطنية، 2009م.

ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: الشيخ أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي المغربي (1096هـ)، تحقيق: د.عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار، العراق، 1411هـ - 1990م.

أساس البلاغة: العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م.

الاستشهاد بالأمثال في النحو العربي: رسالة ماجستير للطالب أبو القاسم محمد سليمان، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2012م.

الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو: د.حاتم الضامن، مركز جمعة الماجد، دبي، 2002م.

الاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين في المعجم الكبير: بحث علمي للدكتور أحمد الضبيب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 78، الجزء4.

الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، 1998م.

أصول التفكير النحوي: د.علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، 2007م.

أصول النحو العربي: د.محمد خير حلواني، الناشر الأطلسي، ط2.

الأغاني: أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني (356هـ)، إحياء التراث العربي [مصورة عن طبعة دار الكتب]، بيروت، د.ت.

الاقتراح في علم أصول النحو: الإمام جلال الدين السيوطي(911هـ)، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1426هـ - 2006م.

الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية: د.عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط1، 1408هـ - 1988م.

البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، مصر.

البيان والتبيين: الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى الحسين الزَّبيدي (1205هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، 1409هـ-1989م.

التواصل والحجاج: الأستاذ عبد الرحمن طه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب.

توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب تأصيل وتطبيق ومنهج: رسالة دكتوراه للطالبة زمزم بنت أحمد بن علي تقي، جامعة أم القرى، السعودية، 1432هـ - 2011م.

[86] - ينظر: الدكتور كمال بشر: كتاب اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، مصر، 1999م.

الحجاج في شعر النقائض دراسة تداولية: رسالة ماجستير للطالبة مكلي شامة، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2008-2009م.
حكم الاحتجاج بكلام المولدين: بحث علمي في النحو إعداد ميريهان مجدي محمود، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا.
حركة الاحتجاج بلهجات القبائل إلى نهاية القرن الرابع الهجري: رسالة علمية للطالبة آلاء محمد الأحمد، جامعة آل البيت، الأردن، 2008م.
الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج: رسالة ماجستير للطالب محمد ناجي دراغمة، جامعة النجاح الوطنية، 2012م.
كتاب الحيوان: أو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (255هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، 1416هـ-1996م.
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط2، 1979م.
الخصائص، صنعة: أبي الفتح عثمان بن جنّي (392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ت.
دراسات في اللغة العربية وتاريخها: الأستاذ محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي ودار الفتح، دمشق، ط2، 1380هـ - 1960م.
السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي للدكتور محمود فجال، دار أضواء السلف، السعودية.
الشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء في كتابه إعراب القرآن: رسالة ماجستير للطالب عبد الهادي كاظم الحربي، جامعة بابل، العراق، 2008م.
الشاهد في النقد العربي القديم إلى نهاية القرن السابع الهجري: رسالة ماجستير للطالب علاء مهدي النفاخ، جامعة الكوفة، 2008م.
الشاهد القرآني معياراً في خلافات النحويين من خلال كتاب الإنصاف: رسالة دكتوراه للطالب باسم الذنيبات، جامعة مؤتة، الأردن، 2008م.
الشاهد اللغوي: بحث علمي ليحيى عبد الرؤوف جبر، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، 1992م.
الشاهد اللغوي عند ساقة الشعراء: رسالة ماجستير للطالب عاطف المحاميد، جامعة مؤتة، الأردن، 2008م.
الشاهد النحوي بين كتابي معاني الحروف للرماني ورصف المباني للمالقي، رسالة ماجستير للطالب فداء فتوح، جامعة النجاح الوطنية، 2006م.
الشاهد النحوي في معجم الصحاح: رسالة ماجستير للطالب مأمون مباركة، جامعة النجاح الوطنية، 2005م.
الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينَوري (276هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1427هـ-2006م.
الشواهد النحوية الشعرية عند أبي جعفر النحاس في مؤلفه إعراب القرآن: رسالة ماجستير للطالبة رقية مالك خلف الله، جامعة الخرطوم، 2010م.
شواهد الشعر في كتاب سيبويه: د.خالد عبد الكريم جمعة، الدار الشرقية، مصر، ط2، 1409هـ - 1989م.
الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني: رسالة دكتوراه للطالبة نجاح أحمد الظهار، جامعة أم القرى، السعودية، 1987-1988م.
الشواهد الشعرية في كتاب الموازنة للآمدي مقاربة دلالية: رسالة ماجستير للطالبة سميرة بوجرة، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2011م.
شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة: رسالة ماجستير للطالب صالح الغامدي، جامعة أم القرى، السعودية، 1408هـ.

الصِّحاح (تاج اللغة وصِحاح العربية): إسماعيل بن حمّاد الجوهري (393 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربي في كلامها: أحمد بن فارس (395هـ)، المكتبة السلفية، القاهرة، 1328هـ - 1910م.
كتاب الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (395هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، القاهرة، ط1، 1371هـ-1952م.
طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجُمَحي (139-231هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر ، دار المدني، جدة، ط2.
العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: المستشرق يوهان فك، ترجمة: د.رمضان عبد التواب، مكتب الخانجي، مصر، 1400هـ - 1980م.
كتاب علوم الحديث ومصطلحه: الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 1984م.
العمدة في صناعة الشعر ونقده: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (456 أو 463هـ)، تحقيق د. النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1420هـ-2000م.
في أدلة النحو: د.عفاف حسنين، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996م.
في أصول النحو: الأستاذ سعيد الأفغاني، مطبوعات جامعة دمشق، 1414هـ - 1994م.
في رحاب الاستشهاد الأدبي بأشعار الكميت: بحث علمي للدكتور السيد حيدر الشيرازي، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، إيران، العدد الثالث، 2010م.

القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (817هـ)، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1420هـ-1999م.
القراءات السبع والاستشهاد بها: رسالة ماجستير للطالبة رقية الخزامي، جامعة أم القرى، السعودية، 1980-1981م.
كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.
الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، العلّامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ-1998م.
كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: للباحث العلّامة محمد علي التهانوي (ق12 هـ)، تحقيق: د. علي دحروج وآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.
لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (711هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
كتاب اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم: د.كمال بشر، دار غريب، مصر، 1999م.
مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السنة المحمدية، مصر، 1374هـ-1955م.
المزهر في علوم اللغة وأنواعها: الإمام جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: جاد المولى وصحبه، دار التراث، مصر، ط3.
المستوى اللغوي للفصحى واللهجات: د.محمد عيد، عالم الكتب، مصر.
مصادر اللغة: د.عبد الحميد الشلقاني، المنشأة العامة للطباعة والتوزيع، ليبيا، ط2، 1982م.
مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته: الأستاذ عباس حشاني، مجلة المَخْبَر، الجزائر، العدد التاسع، 2013م.
المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية: رسالة دكتوراه للطالب بريكان الشلوي، جامعة أم القرى، السعودية، 1423هـ.
منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد النحوية: بحث علمي للدكتور محمد عبد الله عطوات، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد 99-100.
منهج التعامل مع الشاهد البلاغي بين عبد القاهر وكل من السكاكي والخطيب والقزويني: بحث علمي للدكتور عويض بن حمود العطوي، مجلة جامعة أم القرى، ج18، ع30، 1425هـ.
الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر: المرزباني (أبو عبد الله محمد ابن عمران بن موسى: 384هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965م.
موقف الدماميني من الاستشهاد بشعر المولدين في ضوء كتابه المنهل الصافي: بحث علمي لمحمود محمد العامودي، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد12، العدد2، 2004م.
موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د.خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1981م.
النحويون والقراءات القرآنية: بحث علمي لزهير غازي زاهد، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق.
نقل اللغة وتحمّلها عند نحاة العربية وأئمتها: بحث علمي لمبارك حسين بشير، جامعة السودان، كلية اللغات.